على ان الشرط اظهار العلو وان لم يكن الطالب عاليا في نفس الامر ويمكن جعلهما
زايدتين فهو يكون جريا على ان الشرط العلو في نفس الامر والاول هو
المتبادر من العبارة وسياتي ذكر الخلاف مستوفى   وعكسه وهو
الطلب المقيد للتهديد والمعهود الطلب الدال بذاته على الطلب وكذا قوله و
والطلب في حال التساوي   مع اظهار الخضوع اي وان لم خاضعا في
نفس الامر على قياس ما قبله .   دعا اي ويسمى كما في متن الشمسية
وشرحها   في حال التساوي اي في حال اظهار التساوي سوا كان
مساويا او اعلى او ادنى لتغاير القسمين قبله على ما صنعه الش فيهما ويجوز
ان يكون التساوي باعتبار ما في نفس الامر فيد لصنع الش   مثله في الخبر
اي حرف زايد وصل بالخبر   وسكت عن تقسيم طلب الترك مع انه كطلب
الفعل غير الكف في الانقسام الي الثلاثة فهو مع الاستعلا نهي ومع الخضوع
دعا ومع التساوي التماس   لانه لم يقل الخ هذا مقابل قوله وسكت
وضميرا لتعليل استدلال على السكوت لا توجيه له   ويحتمل انه هذا
مقابل قوله وسكت وضمير انه يرجع الي النهي وعلى هذا الاحتمال يكون
المقسم الي الثلاثة الطلب بالمعنى الشامل لطلب الفعل وطلب الترك
لا خصوص الاول   بنا على ان طلب الترك طلب فعل الضد قول
اي عين طلب فعل الضد كما هو مذهب قوم وقيل مستلزم له لا عينه
ورجحه جماعة والخلاف في الطلب النفسي لا اللفظي اذ لا يعقل ان افعل
عين لا تفعل ذكره الزركشي في البحر المحيط فعلم فساد الاعتراض على الش
بانه قدم انه يشترط في الامر دلالته على الطلب بذاته دون دلالة النهي على
طلب فعل الضد بنا على ما ذكره بالالتزام لانه موضوع لطلب الترك
ويلزمه طلب فعل الضد فكيف ادرج النهي في الامر بنا على ما ذكر نعم يرد
على الش ان المراد بطلب الفعل في تعريف الامر ما كان بنحو افعل لا بنحو
لا تفعل بدليل تسميته نحو لا تفعل نهيا وجعله قسيما للامر فلا يدخل
النهي في الامر على ما ذكره ايضا لا يقال مراد الش ان المصنف استعمل الامر
هنا بمعنى ما دل على طلب الفعل ولو بنحو لا تفعل فيشمل النهي لانا نقول
هذا مجاز لا بد له من قرينة ولا قرينة هنا   هل يشترط الاستعلا
اي اظهار الطالب العلو ولو مع عدمه في نفس الامر   او العلو اي علوه

في نفس

في نفس الامر وهما اي الاستعلا والعلو او لا يشترط شي منهما وهذا القول
الاخير هو الراجح ومما يدل له قوله تعالى حكاية عن فرعون فماذا تامرون
يخاطب اصحابه وان اجيب عنه بانه تنزل لهم فصار والاستعلا عليه
ثمن معه متعلق بقولنا وقوله على طلب التمكن متعلق بدلالته
على فعل المواساة الاضافة للبيان   اي ليست من جهة وضعه
بين بهذا التفسير المراد من كونه دلالته المركب المذكور ليست من ذاته   ان قلنا
ان المركبات موضوعة هذا هو التحقيق وان بحث فيه بما لا يخفى منعه على بعض
وقيل ليست موضوعة بل دلالتها على معناها عقلية وعلى انها موضوعة فوضعها
نوعي لان الموضوع عام مستحضر عند الوضع بوجه كلي كقول الواضع وضعت كل
مركب من محكوم عليه ومحكوم به ليدل على اتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به
بطريق الكناية الاضافة للبيان وكذا اضافة قرينة وجود والبا
في بطريق للملابسة وفي بقرينة سببية متعلقان بدل وباختلاف فيهما معنى
يندفع تعلق حرفي جر متحدين لفظا ومعنى بعامل واحد   فلا يسمى اي
المركب المذكور بهذا الاعتبار اي بسبب اعتبار دلالته على الطلب بواسطة
القرينة على طريق الكناية   امرا اي على تقدير ان المتكلم بالمركب
المذكور مستعل   ولا دعا اي على تقدير انه خاضع ولا التماسا اي
على تقدير انه مساو   كالتمني والترجي قال في كبيره لان لفظهما موضوع
لكيفية يلزمها الطلب   والقسم وحده بدون جوابه عبارته في الكبير
والقسم اي الجملة الاولى من جملتي القسم واما الثانية وهي جواب
القسم فخبرية اه وكلامه هنا يعطي ان مجموع الجملتين ليس من هذا القسم
فيكون خبرا ولعل وجهه ان المقصود بالافادة هو الجواب والجملة الاولى
انما اتي بها لتاكيد الجواب   والندا وجهه بان حرف الندا موضوع للاصل
الرغبة في الاقبال ويلزمها طلب الاقبال وظاهر كلام النحاة يخالفه
والاستفهام زاد في كبيره العرض والتحضيض وجملة نعم وبيس ونحوها
وكم الخبرية ورب والتعجب وقيل انه خبر   ويسمى هذا اي القسم المذكور
بسائر انواعه وخوله تنبيها اي وانشا كما في الكبير فالقسمة على ما ذكره
الش ثلاثية طلب وخبر وتنبيه ويقال له انشا وبعض اهل هذه الطريقة

Copyright © King Saud University